التسلح في المدرك الاستراتيجي الكويتي بعد 1991

أ.م.د. عمار فاضل حمزة[*] م.م. محمد نجاح محمد[**]

الملخص

بعد احداث 2 آب 1990 سعت الحكومة الكويتية ومنذ انتهاء حرب الخليج في شباط 1991 لبناء قوات عسكرية مقتدرة ومسلحة وفق احدث ما يمكن تجهيز القوات المسلحة الكويتية وبصنوفها الثلاثة واليوم وبعد اكثر من خمسة وعشرون عام من انطلاق حملة أعادة التأسيس وبحسب دراسة أعدتها مؤسسة (HIS) المتخصصة في الفضاء والدفاع والأمن ومقرها بريطانيا احتل الجيش المرتبة العاشرة ضمن ترتيب جيوش منطقة الشرق الاوسط،وبميزانية قدرها 5.2 مليار دولار وبتعداد اكثر من 15 الف جندي . أما المعدات فكانت 368 دبابة و 101 طائرة . وبعد الوصول الى الى هذه النتيجة فأن ذلك يعتبر وبمقاييس الجيوش في منطقة الشرق الاوسط تطور كبير لايمكن تجاهله ولأهمية الموضوع فقد ارتأى الباحثين تقديم دراسة علمية بحثية للحصول على النتائج والوصول الى استنتاجات يحدد اهميتها المهتمين والمختصين بموضوع البحث.

المقدمة

[*] جامعة البصرة/كلية التربية بنات.

[**] جامعة البصرة/مركز دراسات البصرة والخليج العربي

على الرغم من أن جيوش المنطقة العربية ولاسيما دول الخليج العربي لاتزال تمثل " صناديق سوداء" يصعب إدراك ما يدور داخلها بدقة، خاصة فيما يتصل بإستراتيجياتها العسكرية أو سياساتها التسليحية، إلا أن ثمة فكرة عامة تشكلت مع الوقت، بما يتيح التوصل إلى بعض ملامح الفهمفيما يتعلق بالتسليح على الأقل.

إن الدول العربية إجمالا ومنها الكويت، ليست من الدول المنتجة للأسلحة، ولاتوجد لديها مشروعات كبيرة لتطوير أنظمة قتال رئيسية محليا، وتعتمد في الأساس على "الصفقات الخارجية" لتطوير قدرات جيوشها، وبالتالي تكفى نظرة سريعة على التقارير السنوية التيتصدرها المعاهد الدولية للدراسات الإستراتيجيةتحت اسم "الميزان العسكري" لفهم المدرك العسكري وواقع الوضع ألتسليحي لها، كميا.

لكن ما تقدم لا يكفي لفهم المشكلة وأبعاد التسلح وخفاياه تماما، فلايوجد الكثير من المعلومات الموثقة حول دوافع الحصول على الأسلحة، وآليات اتخاذ القرارات وعقد الصفقات فيما يتعلق بتحديد الدول أوالمشتريات، وأحيانا حجم نفقات التسليح المعتمدة فعليا لذلك، وبالطبع المناقشات التي تدور حول اتجاهات تسليح الجيوش، في ظل التهديدات المحيطة بها.

ولقد أصبحت الفكرة المستقرة بهذا الشأن هي أن هناك حسابات معقدة تحيط بعمليات الحصول على الأسلحة قبل القيام بذلك بالفعل ، تختلط فيها العوامل الداخلية بالعوامل الخارجية بدرجة يصعب الفكاك منها أحياناً، وساهمت التقارير المتكررة حول مايجرى في العالم السفلى لتجارة السلاح، وعدم القدرة على تقييم الأداء الفعلي أو المفترض للجيوش خلال الحروبفي إشاعة حالة من " الضبابية في التحليل ، وأحيانا السطحية .

في هذا الإطار تمثل الكويت حالة خاصة، تختلف كثيرا عما هو سائد في دائرة الصراع العربيالإسرائيلي، أو نطاق شمال إفريقيا، حيث توجد الدول الكبيرة، فهي واحدة من دول الخليج العربي الست المنتمية لمجلس التعاون الخليجي، وهي المصنفة إستراتيجيا كدولة صغيرة، بمعيار مساحة الأرض، أو عدد السكان، أو مقارنة بالدول المجاورة لها ، إضافةإلىإن الكويت الدولة الوحيدة التي وجدت نفسها متورطةفي

صراعات أو نزاعات مسلحة مع دول تتمتع بعناصر قوة شاملة أوسع بكثير مما تمتلك، وبالتالي كان عليها أن تتجه إلى امتلاك عناصر قوة مسلحة ذات أبعاد نوعية تبدو متجاوزة لحد الكفاية قياساً على خصائصها القومية، إلا أنها تظل مع ذلك أقل بكثير مما هو مملوك للدول المناوئة لها.

من هنا يمكن القول أن جانب كبير من الفاعلية الإقليميةلأي طرف.يقترن بحجم إمكانياته بشكل عام وبالإمكانات العسكرية بشكل خاص، لان هذا النوع من الإمكانات يمنح الدولة هامشا واسعاً للقناعة الذاتية بالقدرة في التأثير وعلى إدراكالآخرين لهذه الحقيقة ،وعليه فان تبلور فاعلية الإمكانات العسكرية نتيجة جملة مكونات تتكامل فيها بينها ،وهي العقيدة العسكرية وطبيعة تكوين القوات المسلحة وهياكلها وكذلك القدرات التسليحية والإنفاق العسكري.

لذلك وإدراكا منها لذلك لأهمية وضرورة تنامي وتطويرإمكانيتها العسكرية خصوصا بعد إحداث 2 آب 1990 واندلا ع ما عرف ب (حرب الخليج الثانية بين 16 كانون الثاني / يناير و شباط / فبراير 1991) سعت الحكومة الكويتية ومنذ انتهاء الحرب لبناء قوات عسكرية مقتدرة ومسلحة وفق احدث الإمكاناتلتجهيز القوات المسلحة الكويتية وبصنوفها الثلاثة البرية والبحرية والجوية .

واليوم وبعد أكثر من خمسة وعشرين عاما على انطلاق حملة إعادةالتأسيسوبحسب دراسةأعدتها مؤسسة (HIS) المتخصصة في الفضاء والدفاع والأمن ومقرها بريطانيا، احتل الجيش الكويتي المرتبة العاشرة ضمن ترتيب جيوش منطقة الشرق الأوسط. وقالت الدراسة إن ميزانية الجيش الكويتي 5.2 مليارات دولار وتعداده 15.5 ألف جندي ويملك 368 دبابة و 101 طائرة.وبعد الوصول إلى هذه النتيجة فان ذلك يعد وبمقاييس الجيوش العسكرية في منطقة الشرق الأوسط تطورا كبيرا لا يمكن تجاهله ولأهمية الموضوع فقد ارتأى الباحثين تناول ذلك بشكل بحث علمي ممنهج للحصول على النتائج والوصول إلى استنتاجات مهمة في موضوع البحث.

المطلب الأول: المدرك الاستراتيجي والعقيدة العسكرية الكويتية

1.مفهوم المدرك

المدرك هو موضوع الإدراك وهو مقابل التصور ونسبته إلى قوه الإدراك الحسي كنسبة التصور إلى قوه الإدراك الذهني ولا يشترط في وجوده أن يكون مستنداً إلى حقيقة واقعية([1]).

ويرى الدكتور عبد الوهاب ألمسيري([2]) أن المدرك هو عملية الإدراك فبين المنبه ألمادي والاستجابة الحسيه والعقلية يوجد عقل مبدع ينظم وهو يتلقى، وعملة رصد الإنسان من جانب أخر للظواهر وهي عمليه بالغة ألتركيب فالحقائق الأنسانيه لا يمكن فهمها إلا من خلال دراسة الفاعل لعالمه الداخلي والمعنى ألذي يسقط عليه، في حين ترى المدرسة المثالية الفلسفية ويمثلها باركلي بعدم وجود شيء ما لم يكن ذلك ألشيء مدركاً ويقول الشيء المدرك هو النفس و الأشياء المدركة هي التصورات والمعاني القائمة في مجال الحس والإدراك، كما عرف المدركبأنه المعلوم والإدراك هو الحقيقة المتمثلة عند المدرك ويفسر ذلك بان الإدراك هو حالة مستنده إلى الخارج أو صوره منتزعه من الخارج تتحول إلى المدرك مستفيداً منها ويقوم المدرك بشرح الصورة ([3]).

أما ألماوردي ففي تعريفه للعقل يقول انه ((المدرك للأشياء على ما هي عليه من حقائق المعنى))([4]) أي أن العقل هو صاحب عملية الادرك وعلى الرغم من أن المدرك هو موضوع الإدراك إلا أن الإدراك نفسه يخضع لنقاشات فلسفيه كبرى في صياغة مفهومه من اجل الكشف عن حقيقته لان الإدراك ملتقى الكثير من البحوث والدراسات ولكل دراسة مفهومها الخاص الذي يعالج مفهوما ، ويبرز الصراع في أن الإدراك هل هو ظاهره مادية أو مجرده عن ألماده أي صراع بين المادية المتيافيزيقيه، أما عملية الإدراك فان ألذات المدركة إذا عرفت شيئاً وانطبع فيها ذلك الشيء أصبحت ملتصقة به في الوقت الذي لابد أن تتصف تلك الذات بالوعي لكي تستطيع أن تعرف ، فالإنسان وبسبب التكوين الطبيعي يميل إلى التركيز على البيئة الخارجية ويهتم على وجه الخصوص بالأحداث الجديدة أو غير المتوقعةأو المختلفة وهذا الأسلوبالإدراكي له

قيمة هامه في الحفاظ على البقاء حيث يساعد على الاستجابة للخطر المفاجئ وتحديد موضوع الأشياء ومعالجتها في المكان([5]). أما اللغة التي يستخدمها المدرك للإفصاح عن إدراكهللواقع لغة دقيقه في وصف الظواهر، لان ترجمة الواقع إلى أفكار عمليه بالغة التعقيد ، وان كل مدرك حسي يعد صيغه مهما كان نوعه حيث انه يؤلف وحده تبرز منفردة في مجال الإدراك ومتميزة عما يحيط بها ،والصيغة هي أشياء أو عناصر معينه تبرز في مجالنا الإدراكي وتجذب انتباهنا على إدراكها دون سواها من الأشياء.

أذن يمكن القول أن المدرك هو الحالة ألتي تحصل بعد الإدراك ، أو انه المحصلة النهائية لعمليه الإدراك ، فمثلاً عندما تنظر إلى كتاب أمامك وتراه فالكتاب أصبح في هذه ألحاله مدرك حسي فأن أغمضت عينيك استطعت أن تراه أيضاً، ومع ذلك فان هذه العملية تمر أولابالإحساس ،فالإحساس أول حاله بالمدرك وهو أول خطوه لمعرفة العالم الخارجي إلا أن ألأمر يمتد ليتناول إحساساتالإنسان ليفسرها ويؤولها ويضيف إليها من خبرته وتجاربه مما يجعلها معاني و رموز في إدراكنا فبالإحساس وحده لاندرك شيئاً وكذلك بدونه لا ندرك لان الإدراك هو تفسير و تأويل الإحساس .

يؤكد ما مر ذكره إن الصورة في المدرك والصراع الذي جرى بين المدارس الفلسفية حول كون المدرك حاله ماديه أوميتافيزيقية يؤكد انتصار الذهب الميتافيزيقي([6]). وأضافه إلى ألإحساس هناك التصور كعامل في تكوين المدرك وأفضل من تكلم عن التصور هم الفلاسفة المسلمون وهم يقولون أن التصورات تكون على قسمين أوليه وثانوية فألاولية هي ألأساس للذهن البشري فمثلاً نتصور اللون لأننا ادركناه بالبصر وعلى ضوء هذه التصورات تنشأ التصورات الثانوية بعد ذلك يبدأ الذهن البشري بدور الابتكار فيولد الذهن مفاهيم جديدة من تلك المعاني الأولية ، ومع هذا فان عوامل أخرى مثل الدوافع والخبرات تؤثر في تكوين المدرك إلا أن عناصر تحفيزها متباينة فإذا تساوت جميع المخلوقات في مدى استجابتها لنفس المثيرات فأننا سوف نتنافس على نفس موارد الغذاء والمأوىإلا أن اختلاف إحساساتنا ومداركنا يسمح لنا باقتسام البيئة و

العالم الخارجي الذي يحيط بنا عالم يتألف من أشياء ومواد ووقائع منظمه وفق قوانين خاصة هي قوانين التنظيم الحسي التي تنظم المنبهات الحسيه في وحدات وصيغ مستقلة تبرز في مجال إدراكنا ، ثم تأتيالخبرةأليوميه والتعلم فتفرغ على هذه الصيغ معاني ودلالات، فالمدرك لايعمل وحده ، إنما هناك عوامل داخليه وخارجية تؤثر فيه ومن ثم تعطينا صور مدركه عن ما هيه الشيء المراد إدراكه وعلى ضوء المدرك يأتي السلوك([7]).

2.العقيدة العسكرية

العقيدة لغوياً، ما عقد عليه القلب والضمير ويدين به الإنسان وهذا التعريف لا يقتصر على العقيدة العسكرية، وإنما يشمل مختلف العقائد وفي مقدمتها العقيدة الدينية، وفي اللغة الانكليزية درج استخدام مصطلح المذهب العسكري (**Military doctrine**) الذي يقابل عربياً مصطلح العقيدة العسكرية ويشمل جميع مستوياتها، كما توجد مصطلحات أخرىمرادفة مثل العقيدة القتالية (**Fighting Doctrine**) للدلالة على مستوى العمليات من العقيدة العسكرية، وكذلك عقيدة القتال (**Combat**) للإشارةإلى المستوى التعبوي([8]).

تعرف العقيدة وكما جاء في كتاب (قاموس المصطلحات العسكرية) أنها جميع المبادئ والسياسات الفنية أوالأساليب التي بموجبها تتمكن القوات المسلحة و العناصر من توجيه أعمالها .أنها تستنبط من الأفكار المتطورة المتفق عليها ،سواء من الخبرة أو النظريات وهذه تمثل أحسنالآراءالمتيسرة لكي يمكن الدفاع عنها بالنتائج([9]).

ومهما يكن من أمر، فإننا نستطيع أن نعرف العقيدة العسكرية بأنها"مجموعة من القيم والمبادئ الفكرية الهادفة إلىإرساء نظريات العلم العسكري وعلوم وفنون الحرب لتحديد بناء واستخدامات القوات المسلحة في زمن السلم والحرب بما يحقق الأهداف والمصالح الوطنية" ([10]).

وتعرف العقيدة العسكرية من حيث علاقتها بالنخبة الحاكمة بأنها مجموعة الأوامر والمفاهيم والتعاليم التي تتبناها النخبة السياسية الحاكمة التي تمثل وجهة نظرها

الرسمية في كل ما يتعلق بأمور الصراع المسلح ،وتعتبر ظل السياسة في الميدان لتسترشد بها القوات المسلحة سلما وحربا لتحقيق المهمات الوطنية والقومية التي حددتها السياسة العليا أوالإستراتيجية القومية.([11])

والعقيدة العسكرية أيضا هي النهج العسكري المحدد للقوات المسلحة وهو مُشتق من النهجالسياسي أو السياسة المرسومة للدولة والعقيدة العسكرية هي مجموعة النظريات والأفكارالتي تشكل العقيدة القتالية للجيش ، وهي تعبر عن وجهة النظر الرسمية للدولة فيمايتعلق بالنزاعات المسلحة ، وتشمل كل ما يتعلق بطبيعة الحرب وغاياتها وطرق إدارتهاوالأسس الجوهرية لإعداد البلاد والقوات المسلحة للحرب([12])

وعلى ضوء ما تقدم فإن العقيدة العسكرية لأية دولة أو تنظيم مسلح تقوم بصياغتها القيادة السياسية والعسكرية العليا بالاستناد إلى قدراتها العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالإضافة إلى العقيدة الفكرية لتلك الدولة([13]).

والعقيدة العسكرية تأخذ طريقها للتطبيق بدءاً من كونها مجموعة القوانين والمبادئ والنظريات والتي تُدرس لقادة ورجال الجيش، ويتم التدريب عليها في وقت السلم لتطبيقهافي الحرب ، وتُعد الحرب بمثابة بودقة الاختيار لسلامةالعقيدة العسكرية ونظرياتها ، حيث أصبح من المعروف أنه بانتهاء الحروب ، يشرع كلطرف في استخلاص الدروس المستفادة وإدخال ما يلزم في تطوير وتعديل عقيدته العسكرية.([14])

ومع ذلك مازال البعض يرى بالعقيدة العسكرية مكوناً تجميعياً لمجموعة من المضامين الإستراتيجية، التي تعد بمجملها أسسا وشروط الأداء العسكري، فمنهم من يرى أن العقيدة تمثل صهراً للأهداف السياسية، بغية معرفة ما يقتضي تحقيقه بالقوات المشتركة عند الضرورة، ولتقييم العدد التقليدي المحتمل، ولطبيعة الحرب المقبلة بأنماطها المختلفة من حيث الحرب التقليدية المحدودة أو الشاملة، تحت تهديد استخدام الأسلحة النووية أو حرب غير نظامية تجاه عصابات تهدد الأمن الداخلي،وكذلك الحرب الباردة وأداتها الحرب النفسية، وكذلك تعد صهراً للخيارات السوقية لاستخدام القوات المشتركة والافتراضات التفاؤلية منها والتشاؤمية، ولتأثيرات ساحة الحرب المقبلة، ولبناء وإعداد القوات المشتركة، وللتحديات المالية والاقتصادية

ولتجهيز السلاح والتصنيع الحربي، فضلاً عن منظومة القيادة والسيطرة على القوات المشتركة([15]).

أما فيما يخص بموضوع البحث وما له علاقة بالعقيدة العسكرية الكويتية فقد حدد العميد خالد الصباح قائد القوة البرية في القوات المسلحة الكويتية هذه العقيدة عبر إجابته على مجموعة من الأسئلة بادرت بها جريدة الرأي بتاريخ 19/4/2015الواسعة الانتشار في دولة الكويت نوردها لأهميتها في تحديد العقيدة العسكرية الكويتية وهي:

●العقيدة القتالية في الجيش الكويتي ماذا تعني؟

" العقيدة العسكرية هي دستور الجيش، ووسيلة تفاهم ما بين الوحدات والتشكيلات وهي حلقة وصل بين القطاعات بحسب مفهوم العلم العسكري، كم أنها لغة تفاهم للقطاعات على مستوى الثابتة والمتغيرة والتدريب وغيرها من الأمور العسكرية" ([16]).

●إذاً،فالعقيدةالقتاليةمتغيرةوليستثابتة؟

((نعم، هي متغيرة ومتجددة بحسب التسليح والخطط والتطوير والنوايا، بمعنى أننا نقوم بإعادة تقييم هذه العقيدة بحسب الأسلحة الجديدة التي تدخل لدينا وتتماشى مع احتياجاتنا))([17]).

●وهل العقيدة تتناسب مع كون الجيش الكويتي دفاعيا بحتا؟

" كما تعلم اليوم لا توجد لدينا أسلحة خاصة بالدفاع واخرى خاصة بالهجوم، فاليوم جميع الأسلحة مشتركة العمل، فمثلا لا يوجد مدفع للدفاع وآخر للهجوم ولا توجد طائرة للدفاع وأخرى مخصصة للهجوم فقد باتت جميع الأسلحة تؤدي الغرض ذاته، ولذلك فان عقيدتنا القتالية تتفق مع أسلحتنا " [18].

3. الإستراتيجية

الإستراتيجية (**Strategy**) مصطلح يوناني ويعني فنون الحرب وإدارة المعارك([19])،وقد كثر استخدام كلمة إستراتيجية في المعاهدات العسكرية وابتداءً من

القرن التاسع عشر،وقد تطور مضمونها وزادت أهميتها بعد أن كانت حتى نهاية القرن الثامن عشر عبارةعن مجموع وسائل الخداع والتضليل التي يعتمدها القائد العسكري في مواجهة خصمه،فقد توسع في استخدام مصطلح الإستراتيجية في القرن العشرين وتعدى نطاق العمليات العسكرية في الحرب،ليصبح التعريف فيما بعد بأنها" علم وفن وضع الخطط العامة المدروسة بعناية والمصممة بشكل متلاحق ومتفاعل ومنسق لاستخدام الموارد لتحقيق الأهداف الكبرى"([20]).

وقد الحقت كلمة الاستراتيجية بالعربية كما هي بدون يتم تعريبها لسعت معانيها ومقاصدها وغموضها في بعض الاحيان كما كانت هناك محاولات عديدة لتعريفها حتى اطلق من حاول تعريفها برحلة صيد الإستراتيجية .([21]) كما جاء تعريف الإستراتيجية في الموسوعة السياسية للكيالي بأنها " علم وفن وضع الخطط العامة المدروسة بعناية والمصممة بشكل متلاحق ومتفاعل ومنسق لاستخدام الموارد المختلفة (مختلف أشكال الثروة والقوة) لتحقيق الأهداف الكبرى " ([22]).

وقد مرمفهوم الإستراتيجية بتطورات واكبت دور الدولة،وتطور فكر القائمين عليها والباحثين الأكاديميين ، واضحي مفهومها يعنى بجانب كبير منه ذلك التدبير العلمي الشامل المستند إلى قدرات الدولة،والذي يسعى لتحقيق أهداف محددة وبأقل الكلف ، ولأنها كذلك فقد تخضع لتقييم حسب معدلات الانجاز المتحققة وبكلفها الفعلية ([23])،أي أنها كل التصورات والخطط والوسائل والأفكار المتناسقة والمتكاملة التي من شانها تحديد وتحقيق المصالح الوطنية وتحقيق ميزات وقدرات تنافسية من منظور عالمي للدولة ومؤسساتها بصورة تمكنها من تحقيق غاياتها عبر أحسن استغلال للفرص والموارد،وتستجيب عبرها للمخاطر والتهديدات ونقاط الضعف في البيئة المحلية والدولية،ويتم عبرها تحديد الرؤية والرسالة والغايات والأهداف الإستراتيجية للدولة.([24])لذلك تعرف الإستراتيجية بأنها " علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة في أطار عملية متكاملة يتم إعدادها والتخطيط لها بهدف خلق هامش من حرية العمل تعين صناع القرار على تحقيق أهداف سياساتهم العليا في أوقات السلم والحرب " ([25]).

4.الاستراتيجية العسكرية

عموماً فان هدف الاستراتيجية العسكرية المركزي او المحوري هو الانتصار بالحرب ،اما الادوات المستخدمة لتحقيق هذا الانتصار هو القوات المسلحة،وأن تحقيق الاهداف الاستراتيجية العسكرية يتضمن تحركات وخطط وبرامج عمل ،مختلفة ومتنوعة ،وفيها يكمن مفهوم التكتيك او التعئبة ([26]).

ويعرف السوق العسكري او الاستراتيجية العسكرية حسب تعريفات قاموس المصطلحات العسكرية للفريق الركن محمد فتحي امين بانه: (فن او علم تطور واستخدام الموارد السياسية والاقتصادية والنفسية والعسكرية حسب الضرورة واثناء السلم والحرب لتقديم اقصى اسناد للسياسات لزيادة احتمالات النصر المتعاقب والتقليل من فرص الفشل).او(الفن والعلم الذي يستخدم القوات المسلحة لمسك اهداف للاغراض السياسية والقومية والتقليل من فرص الفشل).ايضا ممكن تعريفها بانها (فن وعلم استخدام القوة الوطنية في كافة الظروف اثناء السلم والحرب لبلوغ الاهداف القومية).([27])

بمعنى ان كل من الاستراتيجية والاستراتيجية العسكرية ينطوي كل منهما على خطة شاملة ترمي الى تحقيق هدف كبير،وهذه الخطة غالبا ماتكون طويلة الامد ([28])

وتاسيسا على ما تقدم فان العلاقة بين الاستراتيجية الشاملة والاستراتيجية العسكرية هي([29]):

أ.تكون المهمة الاساسية للاستراتيجية العامة او الشاملة هي تكييف وتطويع مختلف الوسائل ضمن حدود اتجاهات السياسة العامة للدولة من اجل تحقيق الأهداف المطلوبة وتنسيق نواحي سياسة الدولة الخارجية والداخلية والعسكرية .

ب.أما بالنسبة للاستراتيجية العسكرية فهي تُعنى بتفاصيل اساليب تحقيق بعض الأهداف من خلال استخدام القوة وهي مسؤولة عن وضع الخطط العسكرية الاختصاصية وهي ليست مثل الخطط الإستراتيجية العامة([30]).

اما التكتيك فهي مفردة تستخدم في السياسة تماثلها مفردة التعئبة في المفردات العسكرية ومن حيث المفهوم يمكن التمييز بين التكتيك والتعئبة فيعرف

التكتيك السياسي بانه (اجراء عملي يهدف الى تحقيق العمليات الجزئية لوضعها في خدمة الهدف الاستراتيجي العام،ويحدد التكتيك افضل المناهج والوسائل لتحقيق مهام معينة في ظروف مادية محددة)([31]).

كما يقصد بالتعئبة (التكتيك العسكري): التهيئة والتجهيز وفي لغة العسكريين:حشد القوى الجيش ومصادر البلاد المادية وطاقتها البشرية بقصد اعدداها للحرب ([32]), ولاتقتصر التعئبة عند الجوانب العسكرية بل يشمل ايضا : تهيئة وتعئبة جميع قوى الدولة ومواردها البشرية والمادية والفكرية والمعنوية واعدادها اعداداً صحيحا لتحويلها من حالتها السلمية الى حالة الحرب بالنسبة لمقتضيات الظروف.([33])

ان التعئبة الاقتصادية والتي يقصد بها اتخاذ تدابير معينة بغية تنظيم الموارد الانتاجية في البلاد وتوجيهها نحو خدمة المجهود الحربي،وللتعئبة الاقتصادية علاقة بالتعبئة العسكرية ،كما ان مفهوم التعئبة اصبح مفهوم اوسع يشمل ايضا، مفهوم التعئبة القومية والتي تشمل السياسه والاقتصاد والصناعة والدبلوماسية وتهدف الى اعداد قوى الشعب وحشد طاقاته من اجل الدفاع عن الوطن وخوض معركته أي كانت.([34])

وعلى ضوء ماتقدم فان التكتيك الساسي والتعئبة (التكتيك العسكري) ينطويان على خطة ،الا انها خطة تفصيلية تتكامل مع الخطة الاستراتيجية الشاملة([35]).

وعلى صعيد موضوع البحثوبعد توضيح المصطلحات ذات العلاقةيأتي دور استعراض مراحل بناء الإستراتيجية العسكرية الكويتية بعد أحداث عام **1991**وهي كالأتي:

بعد نهاية حرب الخليج الثانية أصيبت كافة وحدات الجيش الكويتي بدمار شامل اكبر من الدمار الذي تعرضت له المؤسسات المدنية الأخرى نتيجة أحداث **2** آب **1990** حتى المعدات التي تم إرجاعها من قبل العراق للكويت لم تكن في وضع يمكنها من أداءأي واجب عسكري لذلك وضعت القيادة العسكرية خطة متكاملة للأعمار مبنية على الأسس التالية:في تموز **1991** استلم حقيبة وزارة الدفاع الشيخ علي صباح السالم الصباح حيث تم الاستعانة بجهود الحلفاء لإعطاء الجيش الكويتي التصور الأفضل لإعادة التنظيم واختيار انسب التشكيلات فتم استدعاء **3** فرق من

فرنسا وبريطانيا وأمريكا لدراسة الوضع على الطبيعة ومن ثم تقديم المقترح لإعادة تشكيل الجيش وشكلت تلك الدراسة رؤيا إستراتيجية بعيدة الأمد لتطوير الجيش الكويتي وجري اعتمادها للبدء في تطبيقها اعتبارا من عام 1993،واعتماد هذه الرؤية الإستراتيجية المرحلية في التنفيذ فكانت الخطة الإستراتيجية المعتمدة كما هو مبين في أدناه:

1)تغيرالقيادات في القوات الثلاث ورئاسة الأركان،وقد وصلت ذروة التغيير في عام 1998 ([36]) .

2)إعادة التنظيم والهيكل التشكيلي للقوات المسلحة الكويتية ليواكب المستجدات الناتجة عن الدروس المستفادة من عملية عاصفة الصحراءوخبرة القوات المسلحة للدول الكبرى التي شاركت في هذه الحرب .

3)إعادة أعمار المنشات العسكرية للجيش لتواكب الأعداد الموجودة والمطلوب للتسليح المستقبلي،وقد أعلنت الكويت في عام 1993عن إعادة افتتاح القواعد الجوية بعد الانتهاء من المرحلة الأولي من أعادة الأعمار،وفي عام 1994 استلمت القوة الجوية الكويتية طائرات أف 18 المتطورة.

4)إعادة تسليح القوات الثلاث وتعويضها عن الأسلحة والمعدات التي فقدت أثناءأحداث 2 آب 1991. لقد شهد نهاية عام 1991 بداية التعاقد على شراء بعض منظومات الأسلحة المهمة من الولايات المتحدة ودول التحالف

5)الاستفادة من الاتفاقيات الأمنية التي بصدد التوقيع عليها لتدريب العسكريين والمشاركة في التمارين المشتركة، ففي أيلول 1991 تم التوقيع على الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية وهي أول اتفاقية أمنية مع دولة صديقة للكويت تبعها عدة اتفاقيات أمنية مع الدول الصديقة الأخرى نتج هذه الاتفاقيات تكثيف التمارين البرية والجوية والبحرية بين دول التحالف والجيش الكويتي ([37]).

وأخيرا وفي تطور ملحوظ أعلنالعميد خالد الصباح قائد القوة البرية في القوات المسلحة الكويتية بتاريخ 14 نيسان عام 2015 عن تغيير جديد ومهم في الإستراتيجية العسكرية الكويتية من خلال اعتماد الهجوم ألاستباقي للدفاع ،مؤكدا أن

المادة 68 من الدستور الكويتي قد حددت مهمة الجيش الكويتي بأنها دفاعيةوحظرت عليه الحرب الهجومية، إلاأنهناك نظرية عسكرية وقائية تسمح بالهجوم بهدف الدفاع لوقف خطر محتمل،كما وشدد قائد القوة البرية الكويتية بالقول أنه ليس للقوات المسلحة الكويتية نوايا عدوانية خارج الأراضي الكويتية، وأن المهمة الأساسية للقوات المسلحة هي حماية أراضينا من أي اعتداء أو اختراق وحماية الأمن بالتعاون والتنسيق مع الجهات الأمنية، مبيناً بالقول " لكن في بعض الأحيان هناك هجوم يدخل ضمن إستراتيجية الدفاع، كأن تبادر إلى الهجوم على تجمعات معادية تتكدس عند الحدود بهدف عمل عدواني، فأنت هنا مطالب بالهجوم الدفاعي الوقائي لصد خطر يتهدد أمن البلاد " . وقال العميد خالد الصباح إن" دور القوة البرية في الجيش يتمثل في الحفاظ على أمن واستقرار البلاد وتأمين الحدود من أي خطر خارجي يتهدد أمن وسيادة البلاد" ، مشيرا إلى أن دورها يأتي مكملا لدور بقية القوات الرئيسة الثلاثة البرية والبحرية والجوية في الجيش الكويتي وهو حماية أمن واستقرار البلاد وحماية سيادتها وأراضيها وهذا هو الهدف الرئيسي للقوة البرية الذي يأتي انسجاما مع دور الجيش الكويتي بشكل عام([38]).

المطلب الثاني: التسلح والإنفاق العسكري الكويتي

1.مصادر الدخل القومي الكويتي

يعتبر الاقتصاد الكويتي اقتصاداً صغيرا مفتوحاً نسبياً،يسيطر على معظمه القطاع الحكومي،يأتي في مقدمة أنشطة هذا القطاع الصناعة القائمة على المنتجات النفطية وتوليد الكهرباء،وتحلية المياه والصناعات الغذائية وصناعات الاخشاب والملابس وغيرها.

وتمثل الصناعة النفطية في الكويت المملوكة من قبل الدولة أكثر من 50% من الناتج المحلي الاجمالي،و 95%من الصادرات و 80% من الايرادات الحكومية،وتتمثل الصادرات النفطية الكويتية النفط الخام،المنتجات النفطية،غاز البترول المسال،الاسمدة الكيمياوية،الكلورين ([39]).

وتشير الحسابات الختامية للسنة المالية 2015/2016 الى ان اجمالي الايردات العامة الفعلية المحصلة ضمن الموازنة العامة للسنة المالية المذكورة قد بلغ نحو 13633,9 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 24925,9 مليون دينار كويتي للسنة المالية 2014/2015 ،مسجلاً بذلك انخفاظاً ملحوظا قيمته نحو 11292 مليون دينار كويتي ونسبته 45,3%.وجاء ذلك الانخفاض نتيجة لانخفاض الايرادات النفطية الفعلية المحصلة بما قيمته نحو 10426,2 مليون دينار كويتي ونسبته 46,3% لتصل الى نحو 12075,4 مليون دينار كويتي في السنة المالية 2015/2016 مقارنة بنحو 22501,6 مليون دينار كويتي للسنة المالية 2014/2015 ،وانخفاض الايرادات غير النفطية المحصلة بما قيمته 865,8 مليون دينار كويتي ونسبته 35,7% لتصل الى نحو 1558,5 مليون دينار كويتي للعام المالي 2015/2016 ، مقابل نحو 2424,3 مليون دينار كويتي للعام المالي 2014/2015 ([40]).

جدول رقم (1) الايرادات الفعلية للموازنة العامة (مليون دينار)

البيان	حساب ختامي				تغير	
	14/2015		15/2016			
	قيمة	%للاجمالي	قيمة	%للاجمالي	قيمة	%
اجمالي الايرادات الفعلية	24925,9	100	13633,9	100	11292,0-	45,3-
الايرادات النفطية	22501,6	90,3	12075,4	88,6	10426,2-	46,3-
الايردات غير النفطية	2424,3	9,7	1558,5	11,4	- 865,8	35,7-

المصدر: التقرير الاقتصادي 2016،بنك الكويت المركزي،الكويت،2017،ص ص 87.

3.الانفاق العسكري الكويتي

في ادناه جدول بالانفاق العسكري لدولة الكويت ابتدا من عام 1997 لغاية عام 2013 وفق المعلومات المستقاة من معهد ستوكهولم لابحاث السلام الدولي(سبري):

جدول رقم (2) الانفاق العسكري الكويتي للفترة (1997–2016)

السنة	(مبلغ الانفاق العسكري (مليون دولار
1997	2933
1998	2735
1999	2658

2000	3082
2001	3029
2002	3126
2003	3369
2004	3679
2005	3909
2006	3953
2007	4707
2008	4336
2009	4334
2010	4612.4
2011	5855
2012	5644
2013	5815
2014	5694
2015	5503
2016	6561

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الاتية:-

1) بيتر ستالنهاليم (واخرون)،الانفاق العسكري،عن كتاب:التسلح ونزع السلاح والامن الدولي(الكتاب السنوي 2007)،ط 1،ترجمة:عمر الايوبي (واخرون)،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،تشرين الثاني/نوفمبر 2007،ص 472

2) سام بيرلو بيرلمان(واخرون)،بيانات الانفاق العسكري 2001-2010،عن كتاب:التسلح ونزع التسلح والامن الدولي(الكتاب السنوي 2011)، ط 1،ترجمة:عمر الايوبي (واخرون)، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،كانون الاول 2011،ص 309.

[3]) سام بيرلو بيرلمان(واخرون)،بيانات الانفاق العسكري 2004-2013،عن كتاب:التسلح ونزع التسلح والامن الدولي(الكتاب السنوي 2014)، ط 1،ترجمة:عمر الايوبي (واخرون)، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،كانون الثاني 2015،ص 315.

4)Anthony H. Cordesman and Michael Peacock, Military Spending and Arms Sales in the Gulf, Center for Strategic and International Studies,Washington,28-4-2015,P P 10-11.
5)NAN TIAN AND OTHER,TRENDS IN WORLD MILITARY EXPENDITURE 2016, Stockholm international peace research institute,Stockholm, APRIL 2017, P6.

3.مصادر التسلح

استوردت الكويت اسلحة ومعدات عسكرية ،في الفترة بين 1991 و 2009 من ثماني دول،هي :استراليا والصين وفرنسا والمانياوايطاليا وسويسرا وبرطانيا والولايات المتحدة.وشكلت الاسلحة والمعدات الفرنسية مانسبته 39.9% من القيمة الاجمالية لهذه الواردات ،في حين استحوذت الواردات الاميريكية على 34.07 %منها،والصينية 10.98%،والبريطانية 4.88%.وقد سجلت اعلى نسبة للحضور الاميريكي في العام 2007 حيث وصلت الى 100% من هذه الواردات.وكانت هذه النسبة صفرا في العامين 2008 و 2009 .ومن جهتها ،حققت فرنسا اعلى نسبة حضور لها في هذه الواردات عام 1999،بواقع 81.48% ([41]). اما بعد 2011 فقد كانت اهم الصفقات العسكرية التي قد عقدتها الكويت مع الدول هي :

- فرنسا

على الصعيد الأمني والعسكري، ترتبط فرنسا باتفاقيات دفاعية متكاملة مع ثلاث دول خليجية، هي الإمارات وقطر والكويت. وتصنف هذه الاتفاقيات على أنها ذات طابع استراتيجي.وكانت الكويت قد أبرمت اتفاقية دفاعية مع فرنسا، في 18 أغسطس من العام 1992، نظمت أطر التعاون بينهما في حال تعرض الكويت لاعتداء خارجي، كما تضمنت القيام بتمارين ومناورات مشتركة، وتبادل الخبرات، وتأهيل الكوادر العسكرية([42]).

في تشرين الأول/أكتوبر 2015 أعلنت وزارة الدفاع الفرنسية توقيع عقد بيع 30 مروحية (كركال) بقيمة 2.5 مليار يورو ويندرج العقد الذي يتضمن 24 مروحية للجيش الكويتي و 6 للحرس الوطني ضمن اتفاقات تجارية وقعتها فرنسا والكويت ،وينص العقد الموقع مع "إيرباص هليكوبتر" على تسليم أول مروحية خلال 29 شهرا، والأخيرة في مهلة 48 شهرا([43]).

- الولايات المتحدة الامريكية

وفي نوفمبر/ تشرين الثاني 2016، طلبت الكويت شراء 28 طائرة ((F18 سوبر هورنيت)) بواسطة خطاب عرض وقبول، مع تجهيزاتها بسعر 5 مليارات دولار ([44])، وشرط إعادة بيع الطائرات ((F18 من الجيل القديم الموجودة لدى القوة الجوية))، ([45]).

اما في كانون الثاني 2017،ابلغت وكالة التعاون الدفاعي الأمني الأميركي الكونغرس عن موافقة وزارة الخارجية الأميركية على توقيع الشركات ((جنرال داينميكس، ميجيت، نورثروب غرومان، لوكهيد مارتن وهانيويل انترناشونال)) على صفقة مع الكويت تبلغ قيمتها أجنبية 7.1 مليار دولار، تقوم بموجبها بتحديث 218دبابة M1A2 مع معدات الدعم والتدريب التي تشمل من ضمنها 240مدفع رشاش M2A1 ،و 480 مدفع رشاش M240 عيار 62.7 ملم، 240 راديو SINCGARS 92E– VRC/AN، و 1085 منظار للرؤية الليلية PVS/AN 7B– .كما يتضمن التحديث دمج أنظمة التبريد والتحكم الحراري، وتدريع خاص، ومواسير للمدافع عيار 120 ملـــم، و (Operated Remotely Common – II CROWS (Station Weapons Weapon Stabilized leprosy Low وأدوات التدريب ([46])Stations .

- تركيا

وقعت كل من تركيا والكويت اتفاق تعاون عسكري في عام 2009 م، بهدف وضع إطار قانوني لتوسيع التعاون بين الجيشين التركي والكويتي، ونصت الاتفاقية على التنسيق المشترك في مجال التدريب العسكري وتبادل الخبرات وإجراء المناورات العسكرية المشتركة، فضلاً عن تعزيز التعاون في مجال الصناعات الدفاعية، وفي أبريل عام 2014م، وقعت الدولتان اتفاقية في مجال التدريب العسكري خلال زيارة الرئيس التركي السابق عبد الله جول للكويت، وفي 18 أكتوبر 2015م، قام وفد من الحرس

الوطني الكويتي بزيارة إلى أنقرة لبحث التعاون العسكري والأمني مع قوات الدرك التركية، وتفعيل اتفاقية التعاون العسكري الموقعة بين الدولتين في عام 2009 ([47]).

- ايطاليا

خلال زيارته الى ايطاليا في 11 أيلول/سبتمبر 2015 اعلن رئيس وزراء الكويت الشيخ جابر المبارك الصباح عن نوايا الكويت لشراء طائرات ((يوروفايتر))[48]،وقعت دولة الكويت مع ايطاليا، في فبراير/ شباط 2016، عقداً تسليحياً لشراء 28 مقاتلة من طراز ((يوروفايتر)) ([49]).، وذلك تنفيذا لمذكرة التفاهم بين البلدين التي جرى توقيعها في سبتمبر/أيلول 2015 ([50])،في صفقة تصل قيمتها إلى 8 مليارات يورو (تسعة مليارات دولار).وفي يوليو/ تموز 2016([51]).وفي اعقاب ذلك اعلنت ايطاليا بانها ستسلّم أول دفعة من مقاتلات ((يوروفايتر)) الى الكويت في عام 2020 ([52]) كما.أعلنت الكويت استيراد أجهزة كاشفة للأسلحة والذخيرة وعجائن التفخيخ من ايطاليا، ونشرها على المنافذ الحدودية البرية والبحرية([53]).

- الاتحاد الروسي

في عام 2013 اعلنت روسيا انها سلمت الجزء الاول من صفقة ((مدرعات بي ام بي 3))، كما ان روسيا أعلنت ايضا انها ومنذ بداية عام 2013 زودت القوات البرية في الجيش الكويتي بمدرعات ((بي ام بي 2)).([54])

المطلب الثالث: التطور التسليحي للقوات المسلحة الكويتية

في عام 1948 تأسست "قوة الحدود والأمن" ضمن دائرة الأمن العام وفي عام 1953 غُير الاسم إلى "الجيش الكويتي" وتم تقسيمه إلى قوات أمن وقوات حرس حدود وفيما استقلت إدارة الأمن العام والشرطة الجيش لكن كلا القوتين ظلتا تحت قيادة الشيخ عبد الله المبارك. وفي نفس العام (1953) تأسست نواة القوة الجوية الكويتية بتأسيس نادي الطيران في مطار النقرة والذي كان يتبع دائرة الأمن العام، ضم نادي الطيران 8 طائرات بريطانية من أنواع أوتر كارو أيجليت (يكتب اسمها بالانكليزية)

للتدريب وتم تخريج أول طيارين كويتيين في 1954، ثم بعثوا إلى المملكة المتحدة للتدريب المتقدم.

في سنة 1957 أقيم عرض عسكري لقوات الأمن العام حضره رئيس أركان حرب القوات البرية البريطانية في الشرق الأوسط السير جيفري بورن(يكتب الاسم بالانكليزية) وقد بلغ قوام القوات 2,500 فرد منهم 1,000 لحرس الحدود و 1,500 لقوات الأمن، كما تم سنة 1957 هدم سور الكويت الأمر الذي أدى فيما بعد لدمج دائرة الأمن العام مع دائرة الشرطة في فبراير 1959 لتصبح نواة وزارة الداخلية الكويتية فيما بقيت قوة الحدود لتشكل الجيش.

بعد إلغاء اتفاقية الحماية الموقعة مع المملكة المتحدة سنة 1961 كان الجيش الكويتي يتألف من لواء مشاة واحد هو لواء المشاة السادس ويضم اللواء دبابات سينتوريون (يكتب اسمها بالانكليزية) وناقلات جند ساراسن (يكتب اسمها بالانكليزية) ومدافع 25 رطل ومصفحات صلاح الدين ودايملر(يكتب اسمها بالانكليزية)، جرى بعد ذلك تطوير قطاعات الجيش لتولى مسؤوليات الأمن وإعداد فروع القوات المسلحة الثلاث البرية والبحرية والجوية([55]).

1.القوة البرية

في فترة بداية الثمانينيات من القرن العشرين لم تكن الحكومة الكويتية في وقتها قادرة على حشد أكثر من خمسة ألوية(يوضع رقم بدل النجمة) في الوقت الذي كان عدد سكانها 1,318,000 نسمة وكان عدد قواتها يبلغ 12,400 فرد،والناتج القومي وصل الى 12 مليار دولار ،بينما كان الإنفاق العسكري الكويتي في وقتها قد تراوح طيلة هذا العقد من 900.1000 مليون دولار ([56]).

وفي نهاية هذا العقد وصل عدد القوات البرية الكويتية إلى عشرين الف فرد وكان التشكيل المقاتل لهذا القوات هو كتالي:

أربعة ألوية مشاة،لواءان مدرعان ،ولواء ميكانيكي ،ولواء مدفعية نصفها ذاتي الحركة، بالإضافة الى كتيبة صواريخ([57]).

ويمتلك هذا التشكيل القتالي التجهيزات والمعدات والأسلحة التالية:

. 165 دبابة من طراز تشيفتن البريطانية
. 70 دبابة من طراز فيكرز مارك
. 40 دبابة من طراز سنتوريون
. 40 دبابة من طراز ام 84 اليوغسلافية(نسخة يوغسلافية من الدبابة الروسية المتطورة t–72)
. 50 مدرعة عالية الجودة من طراز BMB2 السوفيتية
. 100 مدرعة من طراز SAXON AT 105
. 50 مدرعة من طراز صلاح الدين البريطانية
. 90 مدرعة من طراز فاريت
. 100 مدرعة من طراز سواسن
. 36 مدفع من طراز M–109 A2 ذاتي الحركة
. 40 مدفع من طراز هاوتزر 155 ذاتي الحركة
. 40 مدفع من طراز AMX مارك 3 مجرور
. 16 مدفع من طراز هاوتزر 155 مجرور
. 15 صاروخ من طراز فروغ. 7 الروسية([58]).

بالاضافة الى عدد غير قليلة من الاسلحة المضادة للدبابات وهي:

صواريخ من BGM –71A ،صاروخ تاو المطور،صواريخ AT–4 ،صواريخ هوت الامريكية ،صواريخ دراغون ،صواريخ فيجيلانت([59]).

وفي فترة التسعينيات وتحديدا في اواخر 1991 بدات الكويت باعادة بناء قواتها ،مع تخطيط سياسة امنية وتنفيذها ،بالتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية،وعقب هذه الحملة الكويتية لاعادة بناء قواتها وصل عدد قواتها الى 11 الف جندي ،ينتظمون في:

ثلاثة الوية مدرعة،لواءان آليان ،احدهما للمشاة والاخر للاستلاع ،لواء مدفعية،لواء مهندسين ،لواء حرس اميري،لواء احتياطي،كتيبة قوات خاصة. وقد ضمت هذه الالوية الاسلحة التالية:

150 دبابة 174, M–48 دبابة M1–A2 ،عدد غير محدد من دبابات تشفتن البريطانية،46 مدرعة 55, BMB–2 مدرعة 254 ,BMB–3 مدرعة 60, WARRIOR حاملة جنود 40 ,M–113 حاملة جنود 40, M–577 عربة مدرعة من نوع فهد .اما بالنسبة للمدفعية والصواريخ فهي مكونة من الاعيرة التالية:

23 مدفعا،من عيار 155ملم (18,(M–109A2 مدفعا من عيار 155 ملم (18,(GCT مدفعا من عيار 155 ملم (27.(F–3 قاذفا من عيار 300 ملم من نوع 118,(9A52 (SMERCH منظومة اطلاق صواريخ)& TOW II TOWI)([60]).

وفي فترة العقد الاول من القرن الحادي والعشرين وتحديدا في عام 2008 وبحسب كتاب التوازن العسكري 2008 وصل عدد القوات الجيش الكويتي الى 15500فرد،مثلت القوات البرية مانسبته 71% من هذه الاعداد،يضاف الى ذلك القوات شبه العسكرية ،وهي قوات الحرس الوطني([*61]) التي ارتفع عددها ليصل الى 7100 فرد بعد ان كانت حتى عام 2007 ,6600 فرد([62]).

وهذه القوات موزعين حسب على سبعة الوية،وتمتلك هذه الالوية بصورة عامة الاعداد التالية من الاسلحة، 483دبابة،920 ناقلة ومدرعة،177 مدفع ومن مختلف العيارات([63]). اما بعد عام 2011 فلازالة بعض البيانات العسكرية كما هي اما التغيرات فكانت كالاتي:

يبلغ التعداد الرسمي للجيش العامل ١٥٥٠٠ فرد، وقوات الإحتياط العاملة ٣١ ألف فرد، عدد الدبابات ٣٦٨ دبابة، مركبات قتال مدرعة ٨٦١، مدفعية ذاتية الحركة ٩٨، المدفعية المسحوبة ، نظم الصواريخ متعدد الإطلاق (إم إل آر اس) ٢٧([64])، و تتكون القوات البرية من ألوية عدة وهي لواء مبارك المدرع 15، لواء الشهيد المدرع 35 ،لواء التحرير الآلي 6 ،لواء السور الآلي 26 ،لواء اليرموك الآلي 94 ،ولواء المغاوير 25 ([65]).هذا وتمتلكالقوات البرية 150 دبابة M–84 يوغسلافية، 236 دبابة أبرامز

أميركية، 254مدرعة ديزرت واريور، 55 مدرعة بي إم بي– 3 و 76 مدرعة بي إم بي– 2 ،بالإضافة إلى مدافع ذاتية الحركة أم 109هاوتزر عيار 155 ملم.([66])

اما اليوم ووفق التقرير الاخير لعام 2017 والمنشور في موقع Global Fire power)) وفيه حصلت دولة الكويت على المرتبة 80 في قائمة ضمت 133 دولة في العالم،وقد حدد التقرير الى ان مجموع القوات االبرية االكويتية بالكامل هو 15,500 الف مقاتل وعدد الدبابات هو 368 وعدد المدرعات 816 وعدد المدفعية ذاتية الحركة (مجنزرة) هو 98 وراجمات صواريخ من نوع بروجكتورسهو 27([67]).

جدول رقم (3) يوضح انواع واعدد المدافع في القوات البرية لدولة الكويت

السلاح	العدد
مدفع هاوتزر عيار 155 ملم	51
مدفع A2–M 109 عيار 155 ملم	23
مدفع F3 عيار 155 ملم	18
مدفع هاون عيار 120 ملم	18

المصدر:تادي عواد، القوات البرية الخليجية القدرات وألخطار الداهمة،مجلة الامن والدفاع العربي، العدد: 5، بيروت، كانون الثاني 2017،ص ص 44–45.

2.القوة الجوية والدفاع الجوي

كما مر بنا في المقدمة عن القوات المسلحة فقد تأسست القوة عام 1953 بعد تأسيس نادي الطيران الذي حوى طائرات أوستر بريطانية للتدريب ثم تلى ذلك تخريج أول طيارين كويتيين في عام 1954 على طائرات الأوستر ثم بعثوا إلى المملكة المتحدة لإكمال تدريبهم، في 1962 تعاقدت القوة الجوية على شراء طائرات الجت بروفوست النفاثة كطائرة تدريب قادرة على القتال كما افتتحت مدرسة الطيران في القوة الجوية في 1963.

في نهاية عقد الستينيات كانت القوة الجوية الكويتية تملك طائرات الهجوم ارضيالهوكر هنتر والطائرات الأعتراضية البريطانية من نوع لايتنغ وخلال حرب أكتوبر عام 1973

أرسلت الكويت سرب الهوكر هانتر إلى مصر وقد وصل السرب في أخر أيام الحرب وبقي في مصر حتى منتصف 1974 ([68]).

تألفت القوة الجوية الكويتية في نهاية العقد الاول من القرن الحادي والعشرين، من 2,500 فرد ويشمل النسليح الأساسي لسلاح الجو الكويتي طائرات الإف–18 والميراج إف–1 إضافة إلى مروحيات الأباتشي والغازيل وباقي مروحيات الاسناد والنقل([69]). ووفق تقرير اخر التقارير لعام 2017 عن القوة الجوية الكويتية فقد وصلت الى الاتي:

الطائرات من كافة الأنواع ١٠٦ طائرات، المروحيات ٤٢، المروحيات الهجومية ١٦، الطائرات الهجومية (جناح ثابت) ٢٧، مقاتلات ٢٧، طائرات تدريب ٢٩، طائرات نقل ٣١، مطارات فى الخدمة ٧ ([70]).

اما بالنسبة للدفاع الجوي الكويتي،يتكون الدفاع الجوي الكويتي بالدرجة الاساس من 11 بطارية صواريخ مختلفة ثقيلة،وتتالف ايضا من 6 بطاريات مضادة متوسطة ،وهذه المعلومات حتى نهاية عام 2009([71])،بالاضافة الى وجود 24 بطارية من طراز هوك الامريكية(hawk phase iii)،و 40 بطارية باتريوت الامريكية(patriot –1 ,12 Pac 2) بطارية من طراز أمون مصرية الصنع([72])

3.القوة البحرية :القوة البحرية التابعة للجيش الكويتي، يقدر عدد أفراد القوة البحرية الكويتية بنحو 2,000 فرد فيما يتألف الأسطول البحري من 10 زوارق صواريخ منها 8 من فئة أم المرادم إضافة زورقين صواريخ من صنع شركة لورسن، وتملك البحرية عدد من زوارق الدورية بالإضافة إلى القطع البحرية اللوجستية الأخرى([73]).

الخاتمة والاستنتاجات

لم يكن هدف التسلح في المدرك الاستراتيجي الكويتي يهدف الى رفع مستوى القدرات الدفاعية لدولة الكويت ابدا وذلك لأدراك صانع القرار واستيعابه لحجم لدولة من ناحية القدرات العسكرية والمساحة الجغرافية والكثافة السكانية خاصة بالمقارنة مع دول الجوار(العراق،الجمهورية الإسلامية في إيران،المملكة العربية السعودية) ،ولذا انصبت جهود التسليح والإنفاق العسكري لهدف محور واحد ورئيسي يتلخص

بالتواصل مع المجهز وإرضاءه من خلال اعتبار الكويت احد ابرز المستهلكين لتجارة السلاح.

أن تجربة الكويت مع معطيات الواقع السياسي والعسكري قبل 2 أب 1990 وفي أثناء الاحتلال العراقي للكويت وبعد الحرير في شباط 1991 رسخت قناعة صناع القرار بضعف الكويت عسكريا وعدم قدرتها على حماية أمنها القومي بدون الحماية الخارجية التي أشيرإليهاأثناء البحث.

في اعتقادنا ن القيادة الكويتية تعاني من (عقدة زوال الكيان)،هذه العقدة التي دفعتها أكثرفأكثر وبحماس متزايد لتخصيص نسبة غير قليلة من موازنة الدخل القومي للتسليح ولشراء احدث الأسلحة من حلفائها خاصة الولايات المتحدةالأمريكية وبريطانيا لحث تلك الدول على إلزام نفسها بتعهدات سياسية وقانونية تضمن استمرار بقاء الكويت ككيان سياسي.

إن الدول الصغيرة تلجأ في العادة إلى إستراتيجيات دفاعية معقدة، في ظل عدم قدرتها على الدفاع عن نفسها بقوتها الذاتية، فإما أن تتحول إلى "معسكر حربي"، وليس ذلك ممكنا لاعتبارات سياسية وسكانية، أو أن تقوم بتحييد نفسها، ولن تطمئن في تلك الحالة إلى عقلانية الجيران، أو أن تمتلك أسلحة تدمير شامل، وهو ما ليس متاحا لها، أو أن تقوم بالتحالف دفاعيا مع قوة كبرى، وهو ما حدثفي حالة الكويت .

إن التحالف الدفاعي مع بريطانيا قديما، والولايات المتحدة حاليا، يعد بمثابة القدر بالنسبة لدول الخليج ومنها الكويت، إذ تشعر إن ليس لديها خيارات جيدة في تشكيل قوة دفاع ذاتي وطنية، وقد حاولت الكويت مع بعض دول الخليج لفترة طويلة أن تشكل قوة خليجية متعددة الأطراف (درع الجزيرة)، إلا أن طبيعة نظمها السياسية، والشكوك المتبادلة بين بعض أطرافها، قد حالت دون ذلك، وبدا للجميع أن التحالفات الدفاعية الدولية والتسلح هي الصيغة الأسلم.

After the events of 2 August 1990, the Kuwaiti government has sought since the end of the Gulf War in February 1991 to build military forces capable and armed according to the latest possible equip the Kuwaiti armed forces and three Branches,

and today and more than twenty-five years after the start of the campaign of re-establishment According to a study prepared by the HIS Space, Defense and Security, based in Britain, the army ranked tenth in the ranking of the armies of the Middle East, and a budget of 5.2 billion dollars and the number of more than 15 thousand soldiersThe equipment was 368 tanks and 101 aircraft. After reaching this result, it is considered by the standards of the armies in the Middle East a great development cannot be ignored and the importance of the subject, researchers have considered to provide a scientific research to obtain the results and reach conclusions to determine the importance of interested and specialists in the subject of research.

[1]) بهاء عدنان الحسني، الأهمية الإستراتيجية للعراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2005، ص 2.

[2]) المصدر نفسه،ص 2

[3]) المصدر نفسه

[4]) المصدر نفسه

[5]()المصدر نفسه،ص ص 2-3

[6]))بهاء عدنان الحسني، الأهميةالإستراتيجية للعراق، مصدر سبق ذكره، ص 3.

[7]() المصدر نفسه.

[8]))نقلاًعن :د.منعم صاحي العمار،العقيدة العسكرية العراقية الجديدة دراسة في نظم تشكليها،مجلة قضايا سياسية،العددان:23. 24،كلية العلوم السياسية،جامعة النهرين،بغداد،2011،ص 6.

[9]( ) محمد فتحي امين،قاموس المصطلحات العسكرية،ط 2،إصدارات المكتبة الوطنية،بغداد،1982،ص 343.

[10]() المصدر نفسه،ص 343.

[11]()د.عبد القادر محمد فهمي،المدخل الى دراسة الإستراتيجية،ط 1،مكتبة السنهوري،بغداد،2004،ص ص 37 38.

[12]() وجدي عبد الكريم احمد، دور العقيدة العسكريةالإسلامية في تأمين الحقوق المشروعة للأمة،مجلة الطيران والدفاع،العدد 44، قيادة القوة الجوية والدفاع الجوي اليمني،اليمن،ايلول 2009،ص 14.

[13]()وجدي عبد الكريم احمد، دور العقيدة العسكرية الإسلامية في تأمين الحقوق المشروعة للأمة,،المصدر نفسه،ص 14.

[14]() المصدر نفسه، ص 14.

[15]() د.منعم صاحي العمار،العقيدة العسكرية العراقية الجديدة دراسة في نظم تشكليها،مصدر سبق ذكره،ص 6.

[16]))الجيش الكويتي... الحرب الهجومية تدخل ضمن استراتيجية الدفاع، جريدة الراي، العدد A013075، مطبعة الرأي، الكويت، 19/4/2015، ص 27.

[17])) المصدر نفسه،ص 27

[18]()المصدر نفسه

[19]( ) د.محمد حسين ابوصالح،التخطيط الاستراتيجي القومي،ط 2،شركة مطابع العملة السودانية،الخرطوم،2009،ص 49

[20]()د.عدنان السيد حسين،نظرية العلاقات الدولية،ط 3, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت،2010،ص ص 98 . 99

[21]()د.جاسم سلطان،التفكير الاستراتيجي والخروج من المأزق الراهن،ط 2،مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع، المنصورة، 2010،ص 15

[22]( )د.عبد الوهاب الكيالي وآخرون،الموسوعة السياسية،ج 1، ط 4،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1999، ص 169

[23]( )د.قحطان كاظم الخفاجي، الإستراتيجية العسكرية والإستراتيجية : التوقيت وإشكالية التكامل،ملخصات بحوث ندوة بعنوان الإستراتيجية والإستراتيجية العسكرية إشكالية التبادل وضرورات التغيير،إصدار قسم الإستراتيجية،كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين، بغداد،27 كانون الأول 2010،ص 15

[24]()د.محمد حسين ابوصالح،التخطيط الاستراتيجي القومي،مصدر سبق ذكره،ص 51

[25]( )علي فارس حميد،التخطيط الاستراتيجي للأمن القومي العراقي،ط 1،مركز لاؤية للبحوث والدراسات الإستراتيجية،بغداد،2012،ص 16

[26]() د.عبد القادر محمد فهمي،المدخل الى دراسة الاستراتيجية،مصدر سبق ذكره،ص ص 39 . 40

[27]()محمد فتحي امين،قاموس المصطلحات العسكرية،مصدر سبق ذكره،ص ص 280. 281

[28]( ) د.عبد القادر محمد فهمي،المدخل الى دراسة الاستراتيجية،مصدر سبق ذكره،ص ص 39 40

[29]()عباس محمد الفتلاوي،الاستراتيجية والاستراتيجية العسكرية . مقاربة نظرية، مجلة قضايا سياسية،العددان:23. 24،كلية العلوم السياسية،جامعة النهرين،بغداد،2011،ص 6

[30]( )عباس محمد الفتلاوي،الاستراتيجية والاستراتيجية العسكرية . مقاربة نظرية، مصدر سبق ذكره،ص 6

[31]( ) د.عبد الوهاب الكيالي،موسوعة السياسة،الجزء الاول،مصدر سبق ذكرة،ص 780

[32]( ) المصدر نفسه،ص 766

[33]( )الفريق الركن محمد فتحي امين،قاموس المصطلحات العسكرية،مصدر سبق ذكره،ص 112

[34]()د.عبد الوهاب الكيالي واخرون،موسوعة السياسة،الجزء الاول،مصدر سبق ذكره،ص 766

[35]()د.عبد القادر محمد فهمي،المدخل الى دراسة الاستراتيجية،مصدر سبق ذكره،ص 40

[36]))اللواء الركن المتقاعد صابر السويدان والرائد ظافر العجمي،تاريخ الجيش الكويتي،منشور على الرابط الالكتروني: http://www.kuwait-history.net/vb/showthread.php?t=1193

[37]))اللواء الركن المتقاعد صابر السويدان والرائد ظافر العجمي، المصدر السابق.

[38]))الجيش الكويتي... الحرب الهجومية تدخل ضمن إستراتيجية الدفاع،مصدر سبق ذكره،ص 27

[39]))الاقتصاد الكويتي،تقرير منشور في الموقع الرسمي للديوان الاميري الكويتي على الرابط الالكتروني للموقع: http://www.da.gov.kw/ara/kuwaitinfo/economy.php

[40]))التقرير الاقتصادي 2016،بنك الكويت المركزي،الكويت،2017،ص ص 87.

[41]()عبد الجليل زيد المرهون،برامج التسلح في الخليج والجوار،ط 1،اوراق الجزيرة(25)،مركز الجزيرة للدراسات،الدوحة،2012،ص 45.

[42]))عبد الجليل زيد المرهون،فرنسا وسياستها الجديدة في الخليج،مقالة منشور في موقع جريدة الرياض بتاريخ 13-5-2016 وعلى الرابط الالكتروني: http://www.alriyadh.com/1502540

[43]))الكويت تشتري من فرنسا 30 مروحية كركال بقيمة مليار يورو،خبر منشور في موقع FRANCE 24 العربي بتاريخ 9-8-2016 على الرابط الالكتروني للموقع: http://www.france24.com/ar/20160809. للمزيد انظر: الكويت تستبدل طائرات الرافال بالكاراكال الفرنسية،خبر منشور في موقع جريدة الرياض بتاريخ 10-10-2015 وعلى الرابط الالكتروني للموقع:http://riyadhpost.live/3012

[44]) الكويت تدخل صفقات السلاح من بوابة مقاتلات أف – 18،جريدة العرب اللندنية،العدد:9911،الدار العربية للنشر،لندن،8–5–2015،ص 1.

[45]) أسلام الراجحي،صفقات السلاح في 2016...السعودية تتقدم وقطر والكويت والامارات،تقرير منشور في موقع الخليج الجديد بتاريخ 19–12–2016 على الرابط الالكتروني للموقع: http://thenewkhalij.org/ar/node/54301

[46]) الكويت تعزز قدراتها البرية بتحديث 218 دبابة M1A2،مجلة الامن والدفاع العربي،العدد:5،بيروت،كانون الثاني 2017،ص 35.

[47]) د.محمد مجاهد الزيات،العلاقات العسكرية الخليجية – التركية في ظل علاقات أنقرة الدولية،مجلة آراء حول الخليج،العدد:105،مركز الخليج للابحاث،جدة،آذار 2016،ص ص 18–22.

[48]) الكويت ستشتري مقاتلات يوروفايتر من إيطاليا،خبر منشور في موقع الامن والدفاع العربي بتاريخ 14–10–2015على الرابط الالكتروني للموقع:http://sdarabia.com/?p=25466

[49]) أسلام الراجحي،صفقات السلاح في 2016...السعودية تتقدم وقطر والكويت والامارات،تقرير منشور في موقع الخليج الجديد بتاريخ 19–12–2016 على الرابط الالكتروني للموقع: http://thenewkhalij.org/ar/node/54301

[50]) الكويت تحصل على 28 طائرة يوروفايتر تايفون،خبر منشور في موقع الامن والدفاع العربي بتاريخ 12–9–2015 على الرابط الالكتروني للموقع:http://sdarabia.com/?p=25077

[51]) أسلام الراجحي،صفقات السلاح في 2016...السعودية تتقدم وقطر والكويت والامارات،مصدر سبق ذكره،انترنت.

[52]) الكويت: صفقات عسكرية مع أميركا ب 21 مليار دولار و تتسلم اليوروفايتر عام 2020،خبر منشور في موقع الامن والدفاع العربي بتاريخ 22–10–2016 على الرابط الالكتروني للموقع: http://sdarabia.com/?p=39371

[53]) المصدر نفسه.

[54]) بيان عاكوم،كينشاك:روسيا تنفذ صفقات عسكرية مع الكويت تتضمن مدرعات بي ام بي –3،خبر منشور في موقع جريدة الانباء الكويتية بتاريخ 22–2–2013 على الرابط الالكتروني للموقع: http://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/362704/22-02-2013

[55])محمد نجاح محمد كاظم الجزائري،الامكانات العسكرية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي بعد ،2003،ط 1،دار ومكتبة البصائر،بيروت،2016،ص ص 53–54.

[*]) من المعروف عسكريا ان اللواء المكون من ثلاث كتائب لايستطيع الدفاع عن أكثر من 20كم

[56]))محمد نجاح محمد،الامكانات العسكرية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي بعد 2003،مصدر سبق ذكره،ص 54

[57]() د.ظافر محمد العجمي،امن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية،ط 2،سلسلة أطروحات الدكتوراه (56)،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،كانون الثاني/يناير 2011،،ص 503 . ص 505

[58]))محمد نجاح محمد،الامكانات العسكرية الايرانية واثرها على التوازن الاستراتيجي الاقليمي بعد 2003،ط 1،دار ومكتبة البصائر،بيروت،2014،ص ص 110–111

[59]() د.ظافر محمد العجمي،امن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الاقليمية والدولية،مصدر سبق ذكره، ص 505–ص 506

[60]) خالد بن سعود بن عبد العزيز،اعادة بناء القوات المسلحة لكل من دول مجلس التعاون الخليجي بعد الحرب، ، موسوعة مقاتل من الصحراء، انظر الرابط الالكتروني للموقع: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/30/sec05.doc_cvt.htm

[61](*)جهاز عسكري تأسس عام 1967، حيث وجدت الفكرة طريقها إلى النور بالمرسوم بقانون رقم 12 لسنة 1967 الصادر في 6 يونيو 1967 بإنشاء الحرس الوطني الكويتي وذلك في عهد الشيخ صباح السالم الصباح.ووفقاً لهذا المرسوم فإن الحرس الوطني هيئة مستقلة عن الجيش والشرطة ويكون الالتحاق به عن طريق التطوع من بين المواطنين ومهامه تتماثل في أن يعاون الحرس الوطني القوات المسلحة وهيئات الأمن العام كلما طلب إليه هذا العون ، ويسهم في أغراض الدفاع الوطني متعاوناً مع الهيئات المشكلة لهذا الغرض ويرأس الحرس الوطني منذ تأسيسه الشيخ سالم العلي السالم الصباح، ونائبه هو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح

[62]() موسى حميد القلاب،شؤون الدفاع في دول مجلس التعاون، عن كتاب:الخليج في عام 2008–2009، ط 1،،مركز الخليج للابحاث،دبي،2009،.ص 228

[63]()معهد ابحاث الامن القومي (الاسرائيلي)،التقرير الاستراتيجي السنوي (للاسرائيل)2010،ط 1،ترجمة مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية،بيروت،2011،ص 290

[64]))د.محمد مجاهد الزيات،القدرات العسكرية الخليجية تحرم ايران من الانتصار في اي مواجهة التوازن العسكري الخليجي – الايراني: المخاطر والتحديات والرهانات،مجلة آراء حول الخليج،العدد:116،مركز الخليج للابحاث،جدة،شباط 2017،ص 43.

[65]) تادي عواد، القوات البرية الخليجية القدرات واألخطار الداهمة،مجلة الامن والدفاع العربي،العدد:5،بيروت،كانون الثاني 2017،،ص 41.

[66]) المصدر نفسه،ص 42.

[67]()2017 Kuwait Military Strength, report published in Global Fire powerwebsite on the link for web:https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=kuwait

[68]()محمد نجاح محمد كاظم الجزائري،الامكانات العسكرية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي بعد 2003،مصدر سبق ذكره،ص 60.

[69]() المصدر نفسه،مصدر سبق ذكره،ص 60.

[70]) د.محمد مجاهد الزيات،القدرات العسكرية الخليجية تحرم ايران من الانتصار في اي مواجهة التوازن العسكري الخليجي – الايراني: المخاطر والتحديات والرهانات ،مصدر سبق ذكره،ص 43.

[71]() معهد ابحاث الامن القومي (الاسرائيلي)، التقرير الاستراتيجي السنوي (للاسرائيل) 2010، مصدر سبق ذكره، ص 290.

[72])محمد نجاح محمد كاظم الجزائري،الامكانات العسكرية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي بعد 2003،مصدر سبق ذكره،ص 60.

[73]()المصدر نفسه،ص ص 60–61.